

CAC BANK

بنك التسليف التعاوني الزراعي
COOPERATIVE & AGRICULTURAL CREDIT BANK

AL-MASSRAFIAH

المصرفية

شهرية- يصدرها: بنك التسليف التعاوني والزراعي
العدد (9) يناير 2007م

www.cacbank.com.ye

CAC BANK

بنك التسليف التعاوني والزراعي

وديعرة البسكرة

احصل على الفائدة مقدماً





يوما بعد يوم

نقترب منك أكثر

CACBANK
بنك التسليف التعاوني الزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

الإفتتاحية

2007

عام التسويق

يدرك كل المنتسبين إلى البنك أن ما مضى من الوقت منذ بداية العام 2004م وحتى نهاية العام 2006م المنصرم كرسه خلاله معظم الجهود وسخرت الكثير من الإمكانيات لتجهيز وتهيئة بيئة العمل المصرفي داخل البنك. ذلك أن البنى الأساسية والمتطلبات الضرورية للعمل البنكي كانت منعدمة بحكم أن البنك كان يقتصر في نشاطه على القطاع الزراعي فقط. ومع ما يتطلبه الانتقال إلى العمل المصرفي الشامل كان لزاماً أن تتركز في البداية جهودنا لإيجاد قاعدة مادية للعمل البنكي وتهيئة أجواء مناسبة للأداء المصرفي المستجد على البنك.

وبإطلاء سريعة على ما تم في هذا الإتجاه فقد تم إعادة ترتيب أوضاع الفروع من حيث المواقع التي تتواجد فيها أو من حيث إجراء التقسيمات الداخلية وتوفير الأجهزة والآلات والأثاث وعمل الديكور وتركيب وتشغيل الأنظمة الآلية الوسيطة حتى يتم إكمال الربط الشبكي للنظام الآلي الشامل أو لجهة تأهيل وتدريب القوى البشرية على الأعمال والأنشطة الجديدة.

ناهيك عن إستحداث هياكل إدارية في الإدارة العامة تلبى إحتياجات التخطيط والإشراف على الأداء المصرفي للفروع.

وإذا ما أخذنا في الحسبان شبكة الفروع الواسعة وما أضيف إليها من إستحداث فروع جديدة تكون الصورة قد أكتملت عن طبيعة الجهود الحثيثة التي بذلت خلال الفترة المنصرمة وإن كنا في البنك لم نفضل المهام الأخرى ومنها العملية التسويقية لمنتجات البنك وخدماته.

غير أن التركيز سينصب الآن وخلال العام الجاري 2007م ونحن في بدايته نحو التسويق وستحظى عملية جذب الودائع والمدخرات بالنصيب الأوفر من الإهتمام. نقول هذا ونحن على ثقة تامة بأن قيادات وكوادر البنك في فروع المنتشرة في جميع المحافظات والعديد من المناطق ذات النشاط التجاري والكثافة السكانية سينفذون حملة تسويقية غير مسبوقه وستتظافر جهودهم جميعاً نحو تحقيق ذلك الهدف.

أخدين في الإعتبار أن تقييم الأفراد والفروع بصورة فردية وجماعية سيكون من خلال ما جلبه كل منهم من حسابات جارية وحسابات توفير وودائع وعلى الكل أن يعقد العزم ويحث الخطى من اليوم قبل الغد لتحقيق هذه الغاية .. راجين أن يكون العام 2007م حافلاً بالإتجاز ومكثلاً بالنجاح وليكن بحق عاماً للتسويق.



حافظ فاخر معياد
رئيس مجلس الإدارة

مدير التحرير

عبد سعيدي الطيار

رئيس التحرير

محمد محمد الزبيرى

الإخراج الفني مركز الامدقاء

الهيئة الإشرافية

عبد الجليل القرشي

عبد الملك التور

المصرية

شهرية - يمحدها:

بنك التسليف التعاوني والزراعي

صنعا: ص.ب 2015

فاكس: 220097 - 220092



فرع (بلحاف) في طور التجهيز

بدء العمل في فروع سقطري، دمت، رداع

مبتدأ بالمناطق ذات الكثافة السكانية والأنشطة التجارية.
وعلى ذات الصعيد يجري حالياً الإعداد والتجهيز لإفتتاح فرع بلحاف في محافظة شبوة ليشكل إضافة جديدة إلى الفروع الثلاثة القائمة حالياً في المحافظة.

تم بعون الله وتوفيقه إفتتاح فروع البنك في كل من جزيرة سقطري، مديريتي دمت و رداع في محافظتي الضالع والبيضاء وبدأت الفروع الثلاثة بتقديم خدماتها المصرفية الشاملة للجمهور.
ويأتي إفتتاح الفروع الثلاثة في إطار خطة البنك للتوسع والإنتشار في مختلف المديرات

صرف مرتبات وزارة العالية بواسطة CAC BANK

وأمانة العاصمة كمرحلة أولى للقطاع التربوي صرف رواتب المعلمين عبر بنك التسليف التعاوني والزراعي

تنفيذاً للاتفاقات الموقعة بين البنك وقيادات وزارة التربية والتعليم وأمانة العاصمة .. وبعد إصدار بطاقات كارد الذكية لكافة معلمي .. وموظفي القطاع التعليمي في أمانة العاصمة لشهر يناير وسيتمكن المعلمون حاملي البطاقات الذكية من إستلام مرتباتهم عبر أي فرع من فروع البنك أو أجهزة الصراف الآلي دون أي إستقطاعات أو عناء .. كما سيتمتع حاملي البطاقات من مزايا عدة بالتسوق عبر البطاقة وتلبية إحتياجاتهم من المشتريات من مراكز نقاط البيع المنتشرة في كثير من المحال التجارية.
وكان قد تم صرف مرتبات وزارة المالية عبر البنك بدءاً من شهر ديسمبر من العام المنصرم ٢٠٠٦م ..



أنظمة حديثة وخدمات راقية إفتتاح المبنى الجديد للفرع الرئيسي

كتب / ماجد مدهم

نتيجة لتوسع وزيادة عمل فرع صنعاء والإقبال المتزايد من العملاء من مختلف الشرائح والمستويات وشركات، مؤسسات، أفراد هذا التطور المتسارع الذي يشهده بنك التسليف التعاوني والزراعي صدرت التوجيهات الحكيمة للأستاذ / حافظ فاخر معياد رئيس مجلس إدارة البنك الأحد ٢١/١/٢٠٠٧م بإفتتاح المبنى الجديد للفرع الرئيسي «صنعاء» ليمثل المناخ المناسب والملائم للتطور المصرفي للبنك. جاء هذا في تصريح أدلى به الأخ / محمد الصايدي مدير الفرع الرئيسي للمصرفية.

وأكد الصايدي أن المبنى الجديد مجهزاً بأحدث التجهيزات المصرفية، إذ يتميز بالمساحة الكافية وزيادة عدد الصرافين، مكتب خاص بخدمة العملاء، توسيع قسم إدخال أنظمة المراقبة الحديثة، وخزانات أمانة أكثر سعة، وأن الفرع الرئيسي صار الآن يستخدم النظام المصرفي المفتوح والمعمول به في الدول الأوروبية.

ويشير إلى أن الهدف من هذا التحديث والتطوير في الخدمة المصرفية هو تسهيل إجراءات العملاء وتقديم الخدمة لهم بدقة وسرعة فائقتين وبشكل أفضل مما كان عليه في السابق ليتمكن من إستقطاب عملاء آخرين لم يتعاملوا مع الفرع من قبل، داعياً كل العملاء من شركات، مؤسسات، وأفراد، تجار، إلى زيارة الفرع الجديد والتعرف على الخدمات التي يقدمها والإستفادة منها.

هل كان ٢٠٠٦م «عام حـ

وكتلك الحال في قطر، حيث أنخفضت القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية من ما يزيد عن ٣١٧ بليون ريال قطري (حوالي ٨٧ بليون دولار أمريكي) عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٢٣٠ بليون ريال أواخر العام الجاري أي حوالي بنسبة ٢٦,٨ بالمئه حسبما أشار الموقع الإلكتروني للسوق.
وكان المؤشر السعري للسوق قد لامس مستوى ١٠ آلاف نقطة في شهر إبريل / نيسان الماضي ليستمر في التذبذب والإخفاض على مدى العام حتى أغلق الأسبوع الماضي فوق مستوى ٦٥٠٠ نقطة بقليل.

وكان التراجع قد بدأ في بورصة دبي، التي تشهد حالياً أدنى مستوياتها في عامين، ثم تلتها بقية البورصات الخليجية.

أسباب التراجع :

وتعدد التحليلات والتفسيرات بشأن أسباب الأزمة ولكن ما حدث آنذاك وصف بأنه تراجع تصحيحي كان ضرورياً لتوقف الإرتفاع الهائل المصطنع في أسعار الأسهم.

ولعل أحد أبرز أسباب التراجع التي ذكرت سلوك صغار المستثمرين أو ما يسمى «سياسة القطيع» حيث يسارع المستثمرون الصغار بالشراء حين ترتفع أسعار أسهم بعينها مما يخلق زيادة في الطلب تؤدي بدورها إلى رفع الأسعار بشكل لا يعبر عن القيمة الحقيقية لتلك الأسهم.

ثم يميل هؤلاء للخروج فجأة من السوق، أو

برغم الصعود الحاد الذي شهدته مؤشرات أسواق المال في الخليج العربي بداية العام ٢٠٠٦م إلا أن أياً منها لم يسلم من العثرات خلاله.

وجاءت هذه العثرات بعد فترة إنتعاش تزامنت بدايتها مع إنتهاء الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في الربع الأول من عام ٢٠٠٣م والتي أنتهت بسقوط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

فضى الكويت مثلاً، شهد المؤشر السعري لسوق الأوراق المالية قفزات متتابة رفعتة إلى مستوى ١٢ ألف نقطة خلال عام ٢٠٠٥م وهو ما يقارب أو يزيد عن ثلاثة أضعاف المستويات التي حافظ عليها خلال العام ٢٠٠٣م إلا أنه أغلق خلال أواخر شهر ديسمبر ٢٠٠٦م دون مستوى ١٠ آلاف نقطة أي بخسارة تقارب ١٣ بالمئه منذ بداية العام.

وكان الوضع أكثر سوءاً في البورصة السعودية التي تخطى مؤشرها مستوى ١٦ ألف نقطة مع بداية العام ٢٠٠٦م. وكان قد تعدى مستوى ٢٠ ألف نقطة قبل ذلك. قبل أن يواصل انخفاضه إلى ما دون ٨ آلاف نقطة أي إلى حوالي النصف أواخر شهر ديسمبر ٢٠٠٦م.

تجدر الإشارة إلى أن السوق السعودي، وهو أكبر أسواق الشرق الأوسط، خسر قرابة ترليون ريال خلال العام ٢٠٠٦م.

ارتفاع إجمالي الودائع لدى البنوك إلى 818.8 مليار ريال

كتب / علي البشير

ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية إلى 818,8 مليار ريال في نهاية نوفمبر 2006م مقارنة بـ 807,6 مليار ريال وبزيادة تبلغ 11,2 مليار ريال.

وتظهر الزيادة في حجم الودائع قدرة البنوك على جذب المدخرات من جمهور المواطنين والقطاع الخاص وهذا يعكس نجاح السياسة المصرفية في جني المدخرات والودائع لدى البنوك وبما يعزز من دورها في حشد التمويلات المطلوبة للمشروعات الإستثمارية.

ونفذ البنك المركزي خلال السنوات الأخيرة عدداً من الإجراءات الهادفة إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتحسين أدائه ومن ضمن تلك السياسات تحرير الوساطة المالية من خلال تبني سياسات للتبادل النقدي وتحويل العملات وكذا رفع القيود على التحويلات من قبل الأجانب.

وتشير دراسات حكومية إلى أن تقدير الكفاءة المصرفية يتم من خلال مؤشر نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي العرض النقدي إذ كلما قلت هذه النسبة فإن مستوى كفاءة النظام المصرفي تعتبر مرتفعة.

«الثورة» العدد / 10408 /



من المحلية إلى العالمية



في خطواته التصاعدية صوب العالمية دشّن بنكنا عامه الجديد بتسويق إعلامه في الإطار المحلي إلى الإطار الخارجي حيث تم التعاقد مع قناة دبي الرياضية لنشر إعلان خدمات البنك في قناتها أثناء بثها لمباريات كأس خليجي ١٨ وذلك قبل وبعيد المباريات. هذا وكانت إدارة التسويق قد أعدت خطة تسويقية متكاملة لعام 2007م.

زن» على بورصات الخليج؟

بشدة في بادئ الأمر.

العام الجاري أفضل:

غير أن محللين يرون أن أداء أسواق المال في الخليج العربي سيكون أفضل في العام 2007م من سابقة.

ويؤكد محمد النجار، وهو مختص في شؤون أسواق المال في صحيفة "العالم اليوم" أن نمو أسواق الخليج لن يتجاوز 10 أو 15 بالمئة على أفضل تقدير وذلك لإستمرار إنعدام الثقة المستثمرين في الأسواق، ولأن هذه الأسواق لا تزال في حاجة لمراجعة شاملة لتشريعياتها وأنظمتها الرقابية لتماثل تلك المعمول بها في البورصات العالمية وذلك بهدف إعادة الإنضباط ومع التلاعب في أسعار الأسهم.

ويرى كذلك أن التوقعات بإستمرار المستويات العالية التي تتمتع بها أسعار البترول حالياً، سيؤدي لإستمرار تحسن معدلات النمو الإقتصادي في دول الخليج وسيؤدي كذلك للمحافظة على السيولة وفوائض الأموال التي تبحث عن فرص إستثمارية في بلاد لا تملك، في الأغلب، إستراتيجية التحول لمجتمعات صناعية وبالتالي تشييد مشاريع كبرى. كما أن رؤوس الأموال تلك تواجه في ذات الوقت صعوبة الإنقصال للأسواق الغربية وخصوصاً في الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر 2001م وبالتالي ستظل أسواق المال تشكل ملاذاً لا يمكن إغفالها لتلك الأموال.

أحمد دياب - بي بي سي - لندن

بيع أسهم معينة، إذا ما حدث تقلب غير متوقع مما يزيد من تدهور الوضع في السوق.

وبجانب ضعف الخبرة لدى جانب كبير من المستثمرين، تسهم الأنظمة المعمول بها في أغلب الأسواق العربية إن لم يكن كلها في تيسير حصولهم على قروض بضمان أسهمهم لشراء أسهم جديدة، وفي السوق السعودية تحديداً يمكن للمستثمر أن يحصل على قرض تساوي قيمته 90 بالمئة من مجموع إستثماراته، وأدى ذلك إلى حدوث موجات بيع لأسهم المساهمين من قبل البنوك لإسترداد حقوقها عند بداية حدوث الانهيار في البورصة.

ومن بين الأسباب كذلك إزدیاد الطلب على الأسهم لاسيما مع توفر سيولة نقدية هائلة نتيجة إرتفاع عوائد النفط ووصولها لأسواق المال بحثاً عن فرص إستثمارية مقابل إنخفاض المعروض ومحدودية قاعدة الإكتتاب.

تأثير الدومينو:

ولا يخفى أن تأثر أسواق المال الخليجية أمتد إلى بعض الأسواق العربية مثل المصرية والأردنية فيما يعرف بتأثير الدومينو وبدا ذلك عندما قام مستثمرون خليجيون ببيع حصص كبيرة من أسهمهم في هذه الأسواق لتغطية خسائرهم في أسواق الخليج.

تجدر الإشارة إلى أن أكثر من 50 بالمئة من الإستثمارات الأجنبية في البورصة المصرية مثلاً تعود لمستثمرين سعوديين دفعهم إنهيار السوق السعودي لسحب أموالهم من السوق المصرية لتعويض خسائرهم في السوق الأم، مما أدى لتأثرها

رصيدك بين يديك

لست بحاجة الآن للإستفسار عن رصيدك والإنتظار لطباعة كشف حساب فقد وفر مبرمجي البنك برنامجاً يعمل على الهاتف المحمول «يمن موبايل» يمكنك من خلال إستعراض سحبياتك وأرصدتك والتعرف على سعر العملات يومياً. يأتي هذا في إطار الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه وحرص على توفير جهدهم ووقتهم لأعمال أهم تمكين لعملاء البنك حاملي يمن موبايل من طلب الخدمة من فروع البنك.

القانون رقم (40) لسنة 2006م بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية

الحلقة (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب - رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وبعده موافقة مجلس النواب.

أصدرنا القانون الآتي منه :-

(الفصل الأول)

التسمية والتعاريف :

مادة (١) : يسمى هذا القانون قانون أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية.

مادة (٢) : يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة إزاء كل منها مالم يقتض سياق النص معنى آخر أو تدل القرينة على خلاف ذلك.

الجمهورية : الجمهورية اليمنية.

الحكومة : حكومة الجمهورية اليمنية.

البنك : البنك المركزي اليمني .

البنوك : الأشخاص الاعتباريون الذين يمارسون بصفة أساسية الأعمال المصرفية ويشمل البنوك التجارية والبنوك الإسلامية والبنوك المتخصصة أو أي فرع لأي مؤسسة أجنبية تعمل في المجال المصرفي.

المؤسسة المالية : المؤسسة المصرح لها بالتعامل في التحويلات المالية وفق أحكام القوانين النافذة.

أنظمة الدفع : مجموعة الإجراءات والطرق والوسائل غير التقليدية المنظمة لعمليات الدفع التي تتم عن طريق الوسائل الإلكترونية كإستخدام الصراف الآلي ونقاط البيع وبطاقات الإيفاء أو الدفع أو الإئتمان وأوامر الدفع والتحويلات الإلكترونية وعمليات المقاصة والتسويات العائدة لمختلف وسائل الدفع والأدوات المالية.

العمليات الإلكترونية : العمليات المالية والمصرفية التي يتم تنفيذها أو عقدها عبر الوسائل الإلكترونية.

نظام معالجة المعلومات : المنظومة الإلكترونية المستخدمة لإنشاء رسائل البيانات ومعالجتها وتجهيزها وتخزينها وإرسالها وإستقبالها.

رسالة البيانات : مجموعة من الأوامر والأرقام التي تحتاج إلى معالجة وتنظيم أو إعادة تنظيم لكي تتحول إلى معلومات وقد تأخذ شكل نص أو أرقام أو أشكالاً أو رسومات أو صور أو تسجيلاً أو أي مزيج من هذه العناصر.

رسالة المعلومات : هي عبارة عن بيانات تمت معالجتها بواسطة نظام معالجة المعلومات فأخذت شكلاً مفهوماً.

تبادل البيانات الإلكترونية : نقل البيانات الكترونياً من شخص إلى آخر بإستخدام نظام معالجة المعلومات.

العقد الإلكتروني : الإتفاق الذي يتم إبرامه بوسائل إلكترونية كلياً أو جزئياً.

التوقيع الإلكتروني : عبارة عن جزء مشفر في رسالة البيانات أو مضاف إليها أو مرتبط بها ويتخذ هيئة حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها ويكون مدرجاً بشكل إلكتروني أو رقمي أو ضوئي أو أي وسيلة أخرى مماثلة بحيث يمكن من خلاله التعرف على المنشئ وتمييزه وتحديد هويته والتأكد على موافقته على محتواه.

المنشئ : الشخص الذي يقوم سواء بنفسه أو بواسطة من ينبيه بإنشاء أو إرسال رسالة بيانات ولا يشمل الوسيط الإلكتروني.

المرسل إليه : الشخص الذي قصد المنشئ أن يتسلم رسالة البيانات ولا يشمل الوسيط الإلكتروني.

الوسيط الإلكتروني : برنامج الحاسب الآلي أو أي وسيلة إلكترونية أخرى تستعمل من أجل تنفيذ إجراء أو الإستجابة لإجراء بقصد إنشاء أو إرسال أو تسليم رسالة البيانات.

السجل الإلكتروني : القيد أو العقد الإلكتروني أو رسالة البيانات التي يتم إنشاؤها أو إرسالها أو تسليمها أو تخزينها بوسائل إلكترونية.

السند الإلكتروني : هو أي بيان أو رسالة أو قيد أو عملية أو معلومة أو عقد أو توقيع أو برنامج أو سجل أو إجراء أو شهادة أو رمز أو توثيق أو أية أوراق مالية أو تجارية يتم الحصول عليها بوسيلة إلكترونية.

إجراءات التوثيق : الإجراسات المتبعة للتحقق من أن التوقيع الإلكتروني أو السجل الإلكتروني قد تم تنفيذه من شخص معين أو لتتبع التغييرات والأخطاء التي حدثت في سجل إلكتروني بعد إنشائه بما في ذلك إستخدام وسائل التحليل للتعرف على الرموز والكلمات والأرقام وفك التشفير والإستعادة العكسية أو أي وسيلة أو إجراءات أخرى تحقق الغرض المطلوب.

شهادة التوثيق : الشهادة الصادرة عن الجهة المختصة لإثبات نسبة توقيع إلكتروني إلى شخص معين إستناداً إلى إجراءات توثيق معتمدة.

رمز التعريف : الرمز الذي تخصصه الجهة المختصة لتوثيق العقود الإلكترونية للشخص المنشئ لكي يستعمله المرسل إليه في تمييز البيانات الصادرة عن المنشئ.

الجهة المختصة : هي كل شخص قانوني مصرح له من قبل الجهة المسؤولة في الدولة ويقوم بتسليم شهادات توثيق للجمهور أو يقدم خدمات مرتبطة بالتوقيعات الإلكترونية.

القيد غير المشروع : أي قيد مالي يجري على حساب العميل نتيجة رسالة إلكترونية أرسلت بأسمه دون علمه أو موافقته عليها أو دون تفويض منه.

اللائحة : اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(الفصل الثاني)

الأهداف ونطاق السريان :-

مادة (٣) : يهدف هذا القانون إلى :-

١- تطوير أنظمة الدفع وتسهيل إستعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المدفوعات.

٢- تعزيز دور البنك في إدارة وتحديث أنظمة الدفع والإشراف والرقابة عليها سعياً لتيسير إجراءاتها وقواعدها والتشجيع على إستخدامها بهدف رفع الكفاءة التشغيلية للنظام المالي والمصرفي بشكل خاص والنظام الإقتصادي عام والحفاظ على الإستقرار المالي والنقدي.

مادة (٤) : (أ) يسرى هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكام قانون الإتصالات السلكية واللاسلكية على جميع المعاملات التي تتناولها أحكامه وعلى وجه الخصوص ما يلي :-

١- أنظمة الدفع الإلكترونية ووسائل العمليات المالية والمصرفية

التي تنفذ بوسائل إلكترونية.

٢- رسائل البيانات والمعلومات الإلكترونية وتبادلها والسجلات الإلكترونية.

٣- التوقيع الإلكتروني والترميز والتوثيق الإلكتروني.

٤- المعاملات التي يتفق أطرافها صراحة أو ضمناً على تنفيذها بوسائل إلكترونية مالم يرد فيه نص صريح يقضى بغير ذلك.

(ب) لا يعتبر الإتفاق بين أطراف معينة على إجراء معاملات محددة بوسائل إلكترونية ملزماً لهم لإجراء معاملات أخرى بهذه الوسائل.

مادة (٥) : يراعى عند تطبيق أحكام هذا القانون قواعد العرف المصرفي والتجاري الدولي ذات العلاقة بالمعاملات الإلكترونية مع مراعاة درجة التقدم التقني للأنظمة الإلكترونية وتبادل بياناتها.

مادة (٦) : لا تسرى أحكام هذا القانون على العقود والمستندات والوثائق التي تنظم وفقاً لقوانين خاصة بشكل معين أو تتم بإجراءات محددة غير إلكترونية وتحدد اللائحة أنواعها.

(الفصل الثالث)

أنظمة الدفع :-

مادة (٧) (١) : للبنك أن يضع الأنظمة المصرفية التي تعتمد التقنية الإلكترونية في النشاط المصرفي والمالي بهدف :-

١- تطوير وتحديث أنظمة دفع مصرفية لتبادل الصوت والصورة والمعلومات.

٢- تطوير وتحديث وسائل الدفع بما فيها عمليات التحويل النقدية.

ج- وضع نظام مقاصة يلبى التطورات التقنية في النشاط المصرفي.

(٢) لغرض تحقيق ما ورد في الفقرة السابقة من هذه المادة يمارس البنك الصلاحيات التالية :-

(أ) الصلاحيات التنظيمية والرقابية للعمليات الإلكترونية وصلاحيات فرض الغرامات بما لا يتعارض مع أحكام القوانين والأنظمة النافذة.

(ب) التنسيق مع وزارة المالية بهدف تطبيق أنظمة الدفع لديها ولدى الجهات الحكومية ذات العلاقة.

(ج) إنشاء الإدارة أو الإدارات اللازمة ضمن هيكلية البنك لمزاولة مهام الإشراف والرقابة على تطوير وتفعيل أنظمة الدفع.

(د) الإشتراك في الهيئات والمؤسسات ذات الصلة بأنظمة الدفع.

مادة (٨) : للبنك الصلاحيات التالية :-

١- تحديد مواصفات الصراف الآلي، وتحديد عدد الأجهزة لكل بنك مرخص ومنح الترخيص لأي مؤسسة مالية ترغب بتشغيل جهاز صراف آلي وفقاً للضوابط والشروط التي يضعها لذلك.

٢- إجراء الدفع والقبض بواسطة النظام الإلكتروني لتحويل الأموال وإبلاغ البنوك بذلك ويكون لهذه الإجراءات حجية في الإثبات.

نظام الرقابة الداخلية

يكثر الحديث في هذه الأحيان عن موضوع الرقابة الداخلية نظراً لأهمية الموضوع على صعيد الإدارة الحديثة.

وقبل البدء بالتعريف عن نظام الرقابة الداخلية أذكر أنه يوجد إختلاف كبير ما بين :-

الرقابة الداخلية internal Control
الضبط الداخلي internal Check
التدقيق الداخلي internal Audit

بعكس ما يظن البعض، فلكل من هذه التسميات خصائص محددة ومستقلة عن الأخرى :-

1) الرقابة الداخلية internal Control هو النظام

المتكامل الموضوع من قبل إدارة المؤسسة

ليشمل جميع الإجراءات والإحتياجات

اللازمة للمحافظة على موجودات

ومصلحة المؤسسة، والتأكد من صحة

ودقة المعلومات المالية وزيادة الإنتاجية،

وكذلك التشدد في التقيد بتعليمات الإدارة

والذي يشمل إجراءات الضبط الداخلي

وجهاز التدقيق الداخلي.

هذا النظام يحد ذاته يتخطى دائرة

المحاسبة إلى جميع جوانب المؤسسة.

تقسم الرقابة الداخلية إلى قسمين :-

1- الرقابة الداخلية الإدارية

Administrative internal

وهي الأنظمة الإدارية التي من شأنها أن

تؤدي إلى إتخاذ القرار المناسب في الوقت

المناسب على صعيد الإدارة العليا، نورد بعض الأمثلة على ذلك :-

هل يوجد في المؤسسة :-

- نظام مراقبة الموازنة.

- تحاليل إحصائية خاصة عن المؤسسة وكذلك إحصاءات عامة

عن السوق ومقدار حصة المؤسسة ومجمل السوق.

- سياسة توظيف سليمة وخاصة للوظائف القيادية.

- برنامج تدريب وتأهيل للموظفين.

- برنامج أبحاث وتطوير.

- قسم تدقيق داخلي مستقل.

2- الرقابة الداخلية المحاسبية

Accounting internal Control

وهي الأنظمة والتعليمات الإدارية التي تصود إلى قيد وضبط

السجلات المحاسبية بشكل دقيق للتأكد من تنفيذ التالي :-

- موافقة الإدارة على جميع القيود.

- أن البيانات المالية قد حضرت إستناداً إلى الأصول والقواعد

المحاسبية العامة المتعارف عليها.

- حق الرجوع إلى الموجودات والتصرف بها لا يتم إلا بموافقة

الإدارة.

- مطابقة القيود المحاسبية مع الجرد الفعلي للموجودات في

فترات متزامنة والإستفسار عن الفروقات إن وجدت .

1) الضبط الداخلي internal Check

إن إجراءات الضبط الداخلي تركزت على فصل كامل للصلاحيات

والمسئوليات ما بين الموظفين والأقسام بشكل لا يقوم موظف

واحد بتنفيذ عملية كاملة من البداية إلى النهاية، بل تنفذ بشكل

يكون عمل موظف واحد متمم لعمل الموظف الأخر.

ج) التدقيق الداخلي internal Audit

هو جهاز مستقل مكون من موظفين أصحاب خبرة وإختصاص

يتبع مباشرة أعلى سلطة في المؤسسة ويكون هذا الجهاز هو

عين الإدارة الساهرة فواجباته أن يتأكد من أن أنظمة المؤسسة

وتعليمات الإدارة متبعة وتنفذ بالشكل السليم.

المصدر : مجلة المحاسب القانوني العربي

متطلبات ذلك القانون.

2) إذا حال المنشئ دون إمكانية قيام المرسل إليه بطباعة السجل الإلكتروني وتخزينه والإحتفاظ به يصبح هذا السجل غير ملزم للمرسل إليه.

مادة (13) : 1) إذا أستوجب قانون نافذ توقيعاً على

المستند أو نص على ترتيب أثر على خلوه من التوقيع

فإن التوقيع الإلكتروني على السجل الإلكتروني يفي

بمتطلبات ذلك القانون.

2) يتم إثبات صحة التوقيع الإلكتروني ونسبته إلى

صاحبه إذا توافرت طريقة لتحديد هويته والدلالة على

موافقته على المعلومات الواردة في السجل الإلكتروني

الذي يحمل توقيعاً إذا كانت تلك الطريقة مما يعول

عليها لهذه الغاية في ضوء الظروف المتعلقة بالمعاملة

بما في ذلك إتفاق الأطراف على إستخدام تلك الطريقة.

مادة (14) : يجوز عدم التقيد بأحكام المواد من 8

- 13 من هذا القانون وذلك إذا أتفق على إرسال أو توجيه

معلومات معينه بالبريد الممتاز أو السريع أو بالبريد

العادي.

مادة (15) : أ) تعتبر رسالة المعلومات وسيلة من

وسائل التعبير عن الإرادة المقبولة قانوناً لإبداء الإيجاب

أو القبول بقصد إنشاء إلتزام تعاقدي.

ب) تعتبر رسالة المعلومات صادرة عن المنشئ سواء

صدرت عنه ولحسابه أو بواسطة وسيط إلكتروني معد

للعمل آلياً بواسطة المنشئ أو من نيابه.

مادة (16) : 1) للمرسل إليه أن يعتبر رسالة المعلومات

صادرة عن المنشئ وأن يتصرف على هذا الأساس في أي

من الحالات التالية :-

1- إذا أستخدم المرسل إليه نظام معالجة معلومات

سبق أن أتفق مع المنشئ على إستخدامه لهذا الغرض

للتحقق من أن الرسالة صادرة عن المنشئ.

2- إذا كانت الرسالة التي وصلت للمرسل إليه ناتجة عن

إجراءات قام بها شخص تابع للمنشئ أو من نيوب عنه

ومخول بالدخول إلى الوسيلة الإلكترونية المستخدمة

من أي منهما لتحديث هوية المنشئ.

2) لا تسري أحكام الفقرة 1) من هذه المادة على أي من

الحالتين التاليتين :-

1- إذا تسلم المرسل إليه إشعاراً من المنشئ يبلغه فيه

أن الرسالة غير صادرة عنه فعلياً أن يتصرف على أساس

عدم صدورها عن المنشئ ويبقى المنشئ مسئولاً عن أي

نتائج قبل الإشعار.

2- إذا علم المرسل إليه أو كان بوسعه أن يعلم أن

الرسالة لم تصدر عن المنشئ.

مادة (17) : 1) إذا طلب المنشئ من المرسل إليه

بموجب رسالة المعلومات إعلاناً بتسليم تلك الرسالة أو

كان متفقاً معه على ذلك فإن قيام المرسل إليه بإعلان

المنشئ بالوسائل الإلكترونية أو بأي وسيلة أخرى

أو قيامه بأي تصرف أو إجراء يشير إلى أنه قد تسلم

الرسالة يعتبر إستجابة لذلك الطلب أو الإتفاق.

2) إذا علق المنشئ أثر رسالة المعلومات على تسلمه

إعلاناً من المرسل إليه بتسليم تلك الرسالة تعامل

الرسالة وكأنها لم تكن إلى حين تسلمه لذلك الإعلان.

3) إذا طلب المنشئ من المرسل إليه إرسال إشعار بتسليم

رسالة المعلومات ولم يحدد أجلاً لذلك ولم يعلق أثر

الرسالة على تسلمه ذلك الإشعار فله في حالة عدم

تسلمه الإشعار خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام، أن يوجه

إلى المرسل إليه تنبيهاً بوجوب إرسال الإشعار خلال

مدة محددة تحت طائلة إعتبار الرسالة ملغاة إذا لم

يتسلم الإشعار خلال هذه المدة.

4) يعتبر إشعار التسليم بحد ذاته دليلاً على أن مضمون

الرسالة التي تسلمها المرسل إليه مطابق لمضمون

الرسالة التي أرسلها المنشئ.

مادة (9) : 1) يجوز الإثبات في القضايا المصرفية بجميع طرق الإثبات بما في ذلك البيانات الإلكترونية أو البيانات الصادرة عن أجهزة الحاسب الآلي أو مراسلات أجهزة التلكس أو الفاكس أو غير ذلك من الأجهزة المشابهة.

2) يجب على البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أن

تحتفظ بالأوراق المتصلة بأعمالها المالية والمصرفية

لمدة لا تقل عن 10 سنوات بصورة مصفرة / ميكروفيلم

أو إسطوانة مغنطية / أو غير ذلك من أجهزة التقنية

الحديثة بدلاً عن أصل الدفاتر والسجلات والكشوفات

والوثائق والمراسلات والبرقيات والإشعارات وغيرها

وتكون لهذه الصور المصفرة حجية الأصل في الإثبات.

3) تعفى البنوك التي تستخدم في تنظيم عملياتها الآلية

والمصرفية الحاسب الآلي أو غيره من أجهزة التقنية

الحديثة من تنظيم الدفاتر التجارية المصنوع عليها

في القانون التجاري النافذ وتعتبر المعلومات المستقاه

من تلك الأجهزة وغيرها من الأساليب الحديثة بمثابة

دفاتر تجارية لها حجية في الإثبات.

4) تعتبر جميع الأعمال المصرفية والنشاطات المالية

الإلكترونية تجارية بحكم ماهيتها الذاتية بغض النظر

عن صفة العمل المتعاقد أو التعامل مع البنك سواء

كان مديناً أو تجارياً، وتسري عليها أحكام هذا القانون

والقانون التجاري النافذ.

5) يجوز لأي بنك أن يحيل إلى أي شخص آخر أي حق له

أو إئتمان منحه إلى عميله مع أو بدون تأمينات عينيه

أو شخصية ضامنة للحق أو الإئتمان، وأن يقبل أي

حوالة له حق وذلك دون حاجة للحصول على موافقة

العمل أو المدين أو الراهن أو الكفيل إلا إذا وجد إتفاق

يخالف ذلك.

(الفصل الرابع)

الآثار المترتبة على السجل

والعقد والرسالة والتوقيع

الإلكتروني :-

مادة (10) : يكون للسجل الإلكتروني والعقد

الإلكتروني ورسالة البيانات والمعلومات الإلكترونية

والتوقيع الإلكتروني نفس الآثار القانونية على الوثائق

والمستندات والتوقيعات الخطية من حيث إلزامها

لأطرافها أو حجيتها في الإثبات.

مادة (11) : 1) يعتبر السجل الإلكتروني سجلاً

قانونياً ويكون له صفة النسخة الأصلية إذا توافرت فيه

الشروط التالية :-

1) أن تكون البيانات والمعلومات الواردة في ذلك السجل

قابلة للإحتفاظ بها وتخزينها بحيث يمكن في أي وقت

الرجوع إليها.

2) إمكانية الإحتفاظ بالسجل الإلكتروني بالشكل الذي

تم به إنشاؤه أو إرساله أو تسليمه أو بأي شكل يسهل

به إثبات دقة البيانات والمعلومات التي وردت فيه عند

إنشائه أو إرساله أو تسليمه.

3) دلالة البيانات والمعلومات الواردة في السجل على من

ينشئه أو يتسلمه وتاريخ ووقت إرساله وتسلمه.

4) لا تطبيق الشروط الواردة في الفقرة 1) من هذه المادة

على المعلومات المرافقة للسجل التي يكون القصد

منها تسهيل إرساله وتسلمه.

5) يجوز للمنشئ أو المرسل إليه إثبات الشروط الواردة

في الفقرة 1) من هذه المادة بواسطة الغير.

مادة (12) : 1) إذا إتفق الأطراف على إجراء معاملة

بوسائل إلكترونية يقضى أي قانون نافذ بشأن هذه

المعاملة تقديم البيانات والمعلومات المتعلقة بها أو

إرسالها أو تسليمها إلى الغير بوسائل خطية فيجوز

لهذه الغاية إعتبار إجرائها بوسائل إلكترونية متفقاً مع

لهذه الغاية إعتبار إجرائها بوسائل إلكترونية متفقاً مع

لهذه الغاية إعتبار إجرائها بوسائل إلكترونية متفقاً مع

لهذه الغاية إعتبار إجرائها بوسائل إلكترونية متفقاً مع



نحو إستراتيجية تسويقية أكثر فعالية..
اللقاء الموسع الخامس لمديري الفروع والمناطق؛

محطة تقييمية لإنطلاقة جديدة

الطامحون للنجاح عادة لا يرمقون نجاحاتهم الكبيرة إلا بعين الحذر، ولا يرون فيما وصلوا إليه إلا خطوة قصيرة المسافة في مشوار نجاح طويل لانهاية له، ويعتقدون في قراره أنفسهم أن الفرد مهما كان حاد الذكاء عبقرى الأداء نافذ البصيرة يجب أن يسخر ملكاته الذهنية ومهاراته العملية في نطاق جهد جماعي منظم، كضمان لأي هفوة فردية كون الإنسان بطبعه يلازمه القصور إذ الكمال صفة الخالق وحده، وهذه إحدى مسلمات الفكر الإنساني عبر العصور.

من هذه القناعة الراسخة في أعماق القيادات المصرفية في بنك التسليف التعاوني والزراعي جاء اللقاء الموسع الخامس وما سبقه من لقاءات كإحدى آليات الإدارة الرشيدة في إتخاذ القرار الجماعي بعد الرأي والمشورة والاستماع إلى آراء وأفكار القيادات المصرفية في ميادين الأعمال.

فحين أعدت القيادة العليا للبنك إستراتيجية الأداء التسويقي للعام ٢٠٠٧م ما كان لها أن تصدرها بقرار أحادي والزام قيادات الميدان بالتنفيذ، وبالمثل ما كان للقيادة العليا أن تجري تقييماً لعمل فروع الميدان عن العام المنصرم ٢٠٠٦م وتصل إلى نتائج نهائية تبني عليها أحكاماً وقرارات دون إشراك القيادات المستهدفة بالتقييم في نقاش تلك النتائج والاستماع لملاحظاتهما، وهو لعمرى سلوك إداري رصين وأسلوب عمل شفاف لا تتبعه إلا أرقى المؤسسات في دول سبقتنا بمئات السنين.



هنا وفي مقر الإدارة العامة للبنك بالعاصمة صنعاء أنعقدت فعاليات اللقاء الموسع الخامس خلال الفترة من ٢٤-٢٥ يناير ٢٠٠٧م وفي جلسة الافتتاح التي أستهاها الأستاذ / عبد الله محمد بشير المدير العام المساعد لشؤون الإقراض والفروع والتحصيل بكلمة الترحيب القى الأستاذ / يحيى الصبري مدير عام البنك كلمة تطرق فيها إلى متطلبات عملية إعادة هيكلة البنك داعياً القيادات التنفيذية في الفروع إلى الوفاء.

وجاءت محاضرة الأستاذ / حافظ فاخر معياد رئيس مجلس الإدارة لترسم بفكرة المستقبل. ملامح المرحلة المقبلة وأبرزها مضاعفة الجهد التسويقي بإتجاه جذب الودائع وحشد المدخرات وتحقيق نسب ربحية مرتفعة وفق خطوات مدروسة وإتجاه الأسلوب العلمي في التخطيط والرقابة والتنفيذ وفق ما تضمنته إستراتيجية التسويق لعام ٢٠٠٧م وما ستكشف عنه البحوث والدراسات المزمع تنفيذها خلال الفترة القليلة القادمة وصولاً إلى صياغة نهائية لإستراتيجية تسويقية أكثر فعالية تحقق قفزة متقدمة للبنك في السوق المصرفي المحلي.

ولأن الوصول إلى تلك الغايات تقع مسئولياتها التنفيذية على قيادات وكوادر الفروع، يدرك الأستاذ / حافظ معياد أن المسئولية لا بد أن يقابلها سلطة حتى يتحقق التوازن الفعال بين السلطة والمسئولية بين الحق والواجب كشرط موضوعية للنجاح في تحقيق الهدف المرسوم. لذلك فقد أعطى فروع البنك مزيداً من الصلاحيات التي تمكنها من تهيئة مناخ ملائم للأداء وتوفير المقومات التي يستلزمها تنفيذ الأهداف بكفاءة عالية.

حيث للفروع صلاحية إستكمال تجهيز ما تبقى من مستلزمات الديكور والأثاث والأجهزة والمتطلبات الأخرى وفق المواصفات المحددة من الإدارة العامة وبيجرات سليمة.. كما أعطى للفروع صلاحية توفير الرعاية الصحية والتعليمية للموظفين العاملين وأبنائهم وصرف كافة حقوقهم، على أن المحاسبة والمسائلة ستتم في النهاية على أساس ناتج العمل من ربحية ونمو في الودائع وخلافه.. فالمدفوعات ترتبط عادة ووفق القواعد الإقتصادية والمصرفية.

الحلقات فإن أي خلل في موضع كان ينعكس أثره سلباً على بقية حلقات العمل.. ولأن الفروع قد خضعت لتقييم المركز الرئيسي للبنك ولإرتباط أداء الفروع بأداء المركز والتأثير المتبادل بينهما سلباً وإيجاباً، فقد خضعت الإدارات المركزية في الإدارة العامة للبنك لعملية تقييم من قبل الفروع، حيث تم خلال اللقاء توزيع إستمارات إستبيان على كافة الفروع لإستقصاء الآراء عن أداء الإدارات الرئيسية في علاقاتها بالفروع وصولاً للكشف عن بؤر القصور ومكامن الإختلالات لمعالجتها.. ومن الإستبيانات



عبد الملك الثور

بالعائد منها.

وشدد الأخ / رئيس مجلس الإدارة على أهمية إعطاء تأهيل وتدريب الكوادر أولوية خاصة لما يعنيه ذلك من إنعكاسات إيجابية على تطوير مستوى الأداء وتحقيق النتائج المرجوة.

و بإستعراض قوائم الإيرادات والمصروفات وصافي الأرباح التي حققها كل فرع أبدي الأخ / رئيس مجلس الإدارة ارتياعه لما وصلت إليه فروعنا من مستويات فاقت في كثير منها التوقعات موجهها بصرف مكافأة الأرباح وفق القواعد المقررة.

فرع المكلا الفرع المثالي لعام ٢٠٠٦م

وب الإستناد إلى ما كشفت عنه نتائج تقييم النشاط أقر اللقاء الموسع فرع المكلا كفرع مثالي لعام ٢٠٠٦م وعلى أساس أن يتم كل عام الإعلان عن الفرع المثالي طبقاً لما تسفر عنه نتائج تقييم الأداء.. كما تم إقرار الإعلان عن اسم الموظف المثالي شهرياً في لوحة الشرف ومجلة «المصرفية» الشهرية الصادرة عن البنك.

تقييم الفروع لأداء المركز

ولأن العملية الإدارية متكاملة الأدوار مترابطة

التقييمية الموزعة على اللقاء:

- أداء الإدارة الدولية في تنفيذ العمليات المصرفية الخاصة بالفروع.
 - أداء إدارتي الإئتمان والمخاطر في علاقاتها بالفروع.
 - أداء إدارة الشؤون الإدارية بأقسامها المختلفة.
 - أداء إدارة الإستثمار.
 - وستخضع نتائج الإستبيان للتحليل للإستفادة منها في إعادة تصويب أي أوضاع خاطئة.
- الأستاذ / أحمد عبد الله المضواحي المدير العام المساعد للشؤون المالية والإدارية قدم مداخلة خلال اللقاء تناول فيها أبرز النجاحات التي تحققت خلال العام ٢٠٠٦م مشيراً إلى أن الحافطة الإئتمانية للبنك تعد واحدة من أنظف المحافظ الإئتمانية في القطاع المصرفي المحلي ولبنك أصول جيدة ومن واجبتنا ليس الحفاظ على هذا الوضع فحسب بل المزيد من الخطوات المدروسة والنجاحات المتعاضمة.

أوراق علمية مقدمة للقاء

- وكان الأستاذ / عبد الملك الثور مستشار رئيس مجلس الإدارة للإئتمان والمخاطر قد أستعرض خلال جلسات اللقاء أوراق عمل علمية تناول فيها:
 - أساسيات إعداد الإستراتيجية التسويقية.
 - الإستراتيجية العامة للبنك وإستراتيجية التسويق للعام ٢٠٠٧م.
 - التوصيف الوظيفي لمسئولي التسويق في الفروع.



لهذه المؤسسة مما جعل لها مكانة متميزة داخل السوق المصرفي اليمني.

وبكل إعجاب وتقدير فإن واقع البنك بعد ثلاث سنوات من العمل المصرفي كان أكثر من المتوقع ومكن البنك من إحلال موقع متميز في السوق المصرفي اليمني وإعجاب الجمهور والعملاء سواء على مستوى السوق المحلي أو الخارجي وذلك يرجع في الواقع لحسن إدارة وقيادة الأخ

الأستاذ / حافظ فاخر معياد رئيس مجلس الإدارة الذي له يرجع هذا النجاح الكبير.

ولاشك أن نجاح أي عمل مؤسسي يعتمد ضمن مقوماته الأساسية التفاعل مع إدخال مختلف التقنيات الحديثة التي كان لإدارته العليا للبنك السبق في توفيرها ضمن أداء مختلف الأنشطة غززت كل حقوق وإهتمامات وجهود رئيس مجلس الإدارة مما جعل للبنك موقع متميز في السوق المصرفي اليمني وتقييم إيجابي للمؤسسات المالية الخارجية وساعد في نشر الوعي المصرفي بصوت البنك.

الأخ / محمد سعيد الجشاعة مدير فرع المكلا: اللقاءات دائماً جيدة حيث يتم تقييم الفروع على نشاط العام المالي السابق ودراسة المشاكل والمعوقات التي واجهت العمل وكذلك خطة العمل للعام القادم والتي على ضوءها سوف تكون ذات مردود إيجابي على مستوى الأداء.

ونحن نعتز بواقع البنك في السوق المصرفية بعد ثلاث سنوات من العمل في السوق المصرفية حيث استطاع البنك أن يحضر اسمه بين البنوك وفي المراكز الأولى ونتمنى أن نستمر في الريادة حتى نصل إلى المرتبة الأولى في ظل الإدارة الناجحة للبنك بوجود الأستاذ / حافظ فاخر معياد.

أما الخدمات المصرفية التي ينتهجها البنك وخاصة الصراف الآلي، والفيزا كارد لاشك أنها سوق تدعم البنك بالعمل المصرفي حيث أن تنوع الخدمات المصرفية تحقق سمعة جيدة للبنك في العمل المصرفي في ظل المنافسة الحالية.

وهكذا نتهي أعمال اللقاء وننتظر آخر بأمل معقود على همم تتقدم وعزائم لا تلين ونجاحات تتعاضم عاماً بعد آخر وطموح يقودنا إلى السباق في ميادين ما وراء الحدود.



الفهم المصرفي وماذا يعني، خاصة وقد ركز اللقاء على موضوع التسويق وأهميته القصوى ومفهومه المصرفي والتجاري.

لقد أحلت المكانة الراقية والمرموقة بإعتراف كل المنافسين وهذا يعود إلى عزيمة الإدارة العليا ممثلة بالسيد رئيس مجلس الإدارة كما أصبحت سمعته الطيبة تفوق كل المعاني وهذا يسعدنا ويشرفنا بإنتمائنا إليه.



علي مثنى



محمد الجشاعة

ولاشك إن إكمال تشغيل النظام الآلي وإدخال الصراف الآلي وزيادة انتشار نقاط البيع سوف تصل بالبنك إلى أوج الرفة وهذا ما يصبوا إليه بقلوبنا وعقولنا ونتمنى ذلك في القريب العاجل إن شاء الله.

الأخ / علي مثنى مدير فرع البيضاء: إن عقد اللقاء فرصة رائعة لمواصلة مناقشة مختلف القضايا المتعلقة بتقييم عمل وأنشطة البنك خلال الفترة السابقة والعمل على تجاوز مختلف الصعوبات والرفع بالإيجابيات وبما يضمن نجاح مختلفة الأهداف والبرامج والخدمات

المصرفية السابقة وتحديثها وإدخال خدمات مصرفية جديدة ودائماً مخرجات اللقاءات إيجابية وعلى مختلف الأنشطة كما انتهت هذه المناسبة لا تقدم بالشكر الخاص للأخ الأستاذ / حافظ فاخر معياد رئيس مجلس الإدارة على النجاح الكبير الذي تحقق بفضل حسن إدارته



حسين علي نائف

وخضعت هذه الأوراق لنقاشات مطوّلة من قبل اللقاء وأثريت بالآراء والملاحظات والإضافات القيمة.

كما أستعرض أيضاً الخطط التسويقية المقدمة من الفروع ومتطلباتها في نطاق الإستراتيجية التسويقية الكلية للبنك كما تم أيضاً مناقشة الخطة الإعلامية العامة وإستيعاب الملاحظات بشأنها.

في حين تولى الأستاذ / رشيد الأنسي مستشار رئيس مجلس الإدارة للحسابات والمراجعة

عرض نتائج أداء الفروع للعام 2006م وعرض الخدمات الجديدة للعام 2007م ومناقشة مدى كفاية الإجراءات التي تم تعميمها مؤخراً على الفروع المتعلقة بإجراءات إعداد الميزانية العمومية والحساب الختامي للبنك.

الفيزا كارت

من جانبه قدم الأخ / ذاكر السامعي مدير مشروع الفيزا عرضاً وافياً للخدمات التي توفرها بطاقات الفيزا وأنواعها ومميزاتها.. والمراحل التي مر بها إنشاء وتجهيز هذا المشروع الهام والمتطور والذي يواكب أرقى ما وصلت إليه تكنولوجيا البطاقات في العالم.

الأخ / أحمد عبد الله إسماعيل مبرمج إدارة نظم المعلومات قدم عرضاً لأهم مكونات النظام الوسيط وما يوفره من دقة في البيانات وسرعة في الحصول على المخرجات.. مؤكداً على أهمية تدريب ما تبقى من موظفي الفروع على استخدام هذا النظام الذي أثبت نجاحه في الفروع محل التطبيق خلال العام 2006م.

ماذا يقول المشاركون في اللقاء

وللوقوف على آراء المشاركين في اللقاء الموسع الخامس.. أجرت "المصرفية" إستطلاعاً لأراء بعض المشاركين من قيادات المركز الرئيسي والفروع وسألته عن إنطباعاتهم وكيف يرون واقع البنك بعد سنوات ثلاث من العمل المصرفي؟ وكيف ينظرون إلى آفاق العمل المستقبلي؟ فكانت الحصيلة فيما يلي:

الأستاذ / عبد الجليل القرشي المدير العام المساعد رئيس المكتب الفني يرى أن لقاء نتائج مثمرة بلا شك كونه يشكل فرصة جيدة للإستماع للقيادات المصرفية في مواقع الفروع والتعرف عن قرب على مجمل طموحاتهم ومتطلباتهم وإشراكهم في مناقشة الخطط والبرامج قبل إصدارها لتكن أكثر موضوعية وتلبي الطموحات.

الأخ / حسين علي نائف مدير فرع كريتير: لاشك أن مثل هذا اللقاء له إيجابيات ومردود كبير على عملية





محمد أمين قاسم



محمد المطري

أذون الخزانة أحد السياسات النقدية الهامة التي تستخدمها السوق للحفاظ على الاستقرار الإقتصادي للبلد ، ولكن ما هي الأضرار الإقتصادية التي تلحق بالإقتصاد الوطني في حال عدم استثمار حافظة أذون الخزانة الإستثمار السليم ، وعدم إستخدامها في مشاريع تنموية وإستثمارية هامة ، و صرف فوائد المودعين دون توجيههم إلى مجالات إستثمارية أخرى غير أذون الخزانة ، أو ما الذي حققته أذون الخزانة في اليمن حتى الآن؟ وما أبرز المعوقات التي تعيق الإستثمار في مجالات أخرى غير أذون الخزانة؟ وما المخاوف المستقبلية من إستمرار سياسة أذون الخزانة؟ هذه الاسئلة وغير ما ستجيب عنها «المصرية» من خلال الإستطلاع التالي:

إستطلاع / ماجد البكالي

أذون الخزانة بين تحقيق الإستقرار ومخاوف المستقبل

وعن الأضرار التي تستتج عن أذون الخزانة في حال أنها تعمل بدون خطة ولا حجم معين لحفاظة أذون الخزانة يقول : أن أذون الخزانة إذا استمر عملها بشكل غير مدروس وتخطت الهدف المنشود منها فهذا يؤدي إلى الكساد وذلك نتيجة سعي الناس إلى الفوائد المترتبة عن أذون الخزانة وانصرافهم عن الإلتئام المصرفي فيكون الكساد .

وعن أذون الخزانة وسلبياتها وفوائدها يتحدث الأخ / محمد المطري مسئول الخزانة والإستثمار بالبنك التجاري اليمني قائلاً "أذون الخزانة بالنسبة لنا كبنك تجاري تعد أفضل إستثمار محلي مضمون وأمن كون الدولة هي المسؤولة عنها وأن من إيجابيات أذون الخزانة أنها تعمل على تجميع السيولة من السوق وتثبت سعر الدولار» تلاعب الصرافة بسعر العملات وهذا يخدم الصالح العام وإقتصاد الوطن وإستقرار أوضاع البلاد أما التحديات التي تواجه البنوك التجارية مع أذون الخزانة الآن فتتمثل في أن البنك المركزي بدأ يحد من أذون الخزانة ويمنع الإستثمار الجديد فيها لمن له رصيد سابق ولا يسمح إلا بتدوير ما هو موجود وإننا كبنك تجاري وفق عقد التأسيس لا يسمح لنا بالإستثمار في مجال الأراضي أو أي شيء آخر عدى أذون الخزانة والعمولات .

فيما الأخ / محمد عبد العزيز العيسى مشرف قسم الخزينة ببنك اليمن الدولي عن أذون الخزانة يقول "تعد أذون الخزانة أفضل إستثمار لنا داخل اليمن ، موضحاً أن نسبة الفوائد التي تحصل عليها البنوك من الأموال التي تودعها في بين ١٥ ٪ إلى ١٥ ،٥ ٪ ، وأن أذون الخزانة أفضل وأمن مكان للإستثمار في بلادنا .

وعن التحديات التي تواجه البنوك وتحول دون إستثمارها لأموال المودعين في مجالات أخرى يقول : أن أي بنك يرغب في إستثمار أموال المودعين في مشاريع عدة إلا أن تشريعات البنك المركزي تحد من الأنشطة الإستثمارية كالأراضي والعقارات المختلفة وإضافة إلى عدم إستقلالية القضاء وعجز المحاكم التجارية عن البت في القضايا ، كل هذه أمور تعيق الإستثمار .

(حافظت على الإستقرار)

أما عن المؤسسات الخاصة بالصرافة وإنطباعاتها عن أذون الخزانة تحدث إلينا الأستاذ / صغير حسين جعوان مدير عام مؤسسة جعوان للصرافة قائلاً "أذون الخزانة كانت في البداية سبباً في كساد السوق الإقتصادية في كل المجالات نظراً للفائدة المترتبة التي كانت موجودة والتي بلغت في بداية الأمر ٢٠ ٪ ، إلا أنها وبعد العام ١٩٩٣م صارت وسيلة من وسائل الإصلاح الإقتصادي الهامة بعد تخفيض نسبة الفائدة على ١٥ ٪ ، ساهمت إلى حد كبير في إستقرار السوق وأسعار العملات ومنها

إلى أن التلاعب بأسعار العملات قبل أذون الخزانة لم يكن مسئولية مؤسسات الصرافة فحسب بل أن كل من أمتلك جزء من المال حول نفسه إلى محتكر وصراف ، في البيت أو المطعم بسبب الهامش الربحي الكبير ونظراً لعدم إهتمام البنك المركزي حينها بتصاريح إفتتاح مؤسسة صرافة

ويشيد بإجراءات البنك المركزي بعد ذلك وإهتمامه بالتصاريح والرقابة على السوق ، وكانت بداية إهتمام المركزي بالنشاط المصرفي الإهتمام الملموس والمنظم منذ العام ٢٠٠٣م عندما قام البنك بتشكيل اللجنة المصرفية لجمعية الصرافة المصري في تطور من حيث تزايد عدد المؤسسات ومجال الصرافة وكذا الأمن وضمان الإستثمارية في ظل تشريعات البنك المركزي التي يصفها بالأفضل من بين تشريعات الدول العربية ولم تضر أذون الخزانة بمؤسسات الصرافة بل ساعدت في إستمرارها .

ويختتم حديثه بالإشارة ببنك التسليف التعاوني والزراعي وجهه إهتمام والملموس في تحقيق التنمية الوطنية وأنه صار في مرتبة الصدارة من بين البنوك المختلفة مشيداً بالجهود الفاضلة التي بذلها الأستاذ / حافظ معياد في تطوير البنك .

واضحة للدخول في الإستثمار والتنمية فضلاً عن أذون الخزانة ، لأن الأوطان لا تنمو إلا في ظل وضع الأموال في عجلة التنمية ، شاكراً المصرفية على إهتمامها بالمواضيع الإقتصادية الهامة كهذه .

عن أذون الخزانة والهدف منها وما حققته أذون الخزانة من مكاسب تحدث



فائل العمري / محمد عبدالعزيز الحسيني / غفير حسين جعوان

الأستاذ / وليد الدبيعي مستشار الإستثمار في بنك التسليف الزراعي قائلاً "تعد أذون الخزانة أحد الوسائل الهامة التي تستخدمها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي بغية السيطرة على النقد المعروض في السوق ، فإذا كان النقد المعروض زائداً فإن البنك المركزي يعمد إلى إمتصاص السيولة النقدية من خلال أذون الخزانة وهذا ما حققته بلادنا إذ تمكنت من تحقيق إستقرار نسبي في أسعار العملات وأذون الخزانة مفيدة في الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي حتى وأن خسرت الدولة فهي بذلك تحافظ على إستقرار المواطن وحجمت من الأضخم المتسارع وإذا ما وجد ارتفاع في الأسعار للعملات فأسيابه عدة كالبطالة وقلة الصادرات عن الواردات .

وعن دور البنك المركزي إزاء البنوك التجارية لتوسيع نشاطها الإستثماري في مجالات أخرى غير أذون الخزانة يقول الدبيعي : إن دور البنك المركزي إزاء البنوك التجارية هو تخفيض سعر الفائدة على الإيداع ما يساعد البنوك التجارية على الإلتئام لمن يريد الإستثمار إضافة إلى القيام بوسائل أخرى كتحديد المجالات الإستثمارية للبنوك وإعطائها إختصاصات و.. وهذا يساعد على دوران حركة التنمية وأن أفضل وسيلة يجب أن يقوم بها البنك المركزي حالياً هو إنشاء سوق الأوراق المالية والذي يعد أفضل مجال للإستثمار لكافة القطاعات والفئات والشرائح .

تسهيلات الإيداع بديل للإستثمار في أذون الخزانة

(شهادات الإيداع)

وعن بديل أذون الخزانة كمجال إستثماري يقول العمري : أصدر البنك المركزي " شهادات الإيداع " كبديل لأذون الخزانة وينص فوائد أذون الخزانة وهذا التدخل من أجل الحفاظ على إستقرار إقتصاد الوطن وقيمه وأن الفائدة يدفعها البنك المركزي .

وعن الجوانب الإستثمارية الأخرى التي ينصح الأستاذ / فضل العمري البنوك التجارية الإتجاه إليها يقول : أتمنى من البنوك التجارية أن تحذو حذو البنوك الإسلامية في خلق فرص إستثمار ومشاريع إستثمارية أخرى غير أذون الخزانة إلى جانب شهادات الإيداع .

ويؤكد الأستاذ / أحمد دميميم الوكيل المساعد للبنك المركزي لشئون الرقابة على الصروع أن المجال أمام البنوك مفتوحاً للإستثمار في أي مجال ولا يوجد أي مانع أو عائق للإستثمار في مجالات غير شهادات الإيداع مشيداً في حديثه بالبنوك الإسلامية وتوجهاتها الإستثمارية

(إكتمال أذون الخزانة)

وفي البنك المركزي الذي هو أبرز سلطة نقدية في بلادنا وعن أذون الخزانة وفوائدها وبدائل أذون الخزانة التي استثمرت أبرز مجال إستثماري آمن تحدث إلينا الأستاذ / فضل عبد الوهاب العمري مدير إدارة الدين العام والتسليف بالبنك المركزي قائلاً "أذون الخزانة ضرورة إقتصادية وهي جزء وأداة من أدوات الإصلاح المالي والإداري حافظت على إستقرار أسعار العملات وتقليص السيولة من السوق وبدلك حدث من التلاعب بأسعار العملات وحققت بذلك إستقرار إقتصادي وطني .

مشيراً إلى أن الإستثمار في أذون الخزانة لم يعد مسموحاً ولرفض وزارة المالية إصدار أذون خزانة جديدة نظراً لإستكمال حفاظة أذون الخزانة وبلوغها الحد الأقصى الذي حددته المالية ، ولا يسمح على بتدوير ما هو موجود في أذون الخزانة من مستحقات موضحاً أن مستحقات أذون الخزانة وصلت إلى أكثر من ٤٠٠ أربعمائة مليار ريال .

وعن أذون الخزانة أيضاً ، ووصفها يتحدث الأستاذ / محمد أمين قاسم مساعد المدير العام للشئون المالية والرقابة والفروع ببنك التضامن الإسلامي قائلاً : "نحن كبنك إسلامي لا نتعامل مع أذون الخزانة ، إلا أنه ومن خلال إطلاعي وبحكم تخصصي في المجال المصرفي والإطلاع على تجارب عدد من الدول العربية في هذا المجال أقول : أن أذون الخزانة سلاح ذو حدين في كل الدول فقد تكون رافداً أساسياً للإقتصاد الوطني ولبنية أساسية في بناء إقتصاد قوي إذا أحسن إستخدام موارد الخزانة في مشروعات إستراتيجية صناعية وإستثمارية تعود بالنفع على الدولة وتسهم في الحد من الفقر والبطالة في هذه الحالة تعد أذون الخزانة عجلة فاعلة وآلية من آليات التنمية والنهوض بإقتصاد الوطن أما إذا كان العكس فإن نتائج أذون الخزانة تكون سلبية وخيمة على إقتصاد أي بلد من البلدان نتيجة سوء الإستخدام وركود الأموال وقل الإستثمار وسيدفع الثمن الجيل الحالي والأجيال القادمة ستدفع أثماناً باهضة بسبب سوء الإستخدام لأذون الخزانة وهذا ما أدركته عدد من الدول العربية بعد تجربتها .

في المقابل عدد من دول العالم التي أحسن إستخدام أذون الخزانة وتوظيفها في مشاريع تنموية وإستثمارية والإستعانة بها في تنفيذ الخطط الإقتصادية للدولة حققت قفزة إقتصادية وتنموية لم يكن أحد يتخيلها وتمكنت من الحد من البطالة وتقليص نسب الفقر بما فتحته الدولة من مشاريع صناعية وإستثمارية إستوعبت أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وهذا هو الفارق بين الإستخدام الأمثل من عدمه .

وعن ما حققته أذون الخزانة من فوائد في بلادنا حتى الآن يقول محمد أمين : من أبرز الفوائد التي حققتها أذون الخزانة هي أنها تعد آلية ناجحة من آليات إستقرار أسعار العملات كونها تمتص السيولة الفائضة في السوق ، لكن الخطورة أن الأموال لا تستثمر إستثماراً إيجابياً في الصناعة أو الزراعة أو تمويل مشاريع إستثمارية وفنية ، وهذا بدوره يسبب مخاطر للدولة وتحمل البنوك التقليدية المعتمدة على أذون الخزانة فقط جزء من هذه المخاطر .

وعن المستفيد من أذون الخزانة حتى الآن في اليمن وهل يجب على البنوك عمله يؤكد الأستاذ / محمد أمين أن المستفيد هي البنوك التجارية والمواطنين التي تستثمر أموال المودعين في أذون الخزانة كونها في نظرهم أفضل إستثمار حال من المخاطر وذو محدود سريع إلا أنه يرى أن لهذا النوع من الإستثمار أثره السلبى على التنمية الوطنية وأيضاً على البنوك المستثمرة نفسها فالبنوك المستثمرة في أذون الخزانة من السهل

أن تضع الأموال وتستثمر بهذه الطريقة لكن كيف سيكون مستقبلها في حال توقف الإستثمار في أذون الخزانة وتنظيمه ، هل ستبدأ حينها من الصفر ؟ وأن الأفضل للبنوك أن تستثمر جزء كبير من أموال المودعين في السوق المحلية والبحث عن مشروعات محلية فاعلة تسهم في إنعاش الإقتصاد الوطني لأن الأصل في البنوك في كل العالم كما يرى هو خلق فرص الإستثمار والتنمية والعمل على تمويلها إما أن تظل على حالها في اليمن ومتملكة على أذون الخزانة فأنها بذلك تحيق الإقتصاد الوطني ولا تخدم التنمية وترى أن من أولويات عمل البنك المركزي في هذا الصدد هو توجيه البنوك بأن تضع نسبة كبيرة من أموال المودعين في إقامة مشاريع إستثمارية وخلق فرص عمل بما يساعد الدولة في تنفيذ خططها الخمسية .

ويطرح أن على البنك المركزي دراسة آلية إسلامية تمكن البنوك الإسلامية من الإستثمار وفق رؤى شرعية أسوة بما تحصل عليه البنوك التجارية .

ويختتم حديثه بالقول " أن على البنك المركزي أيضاً أن يعطي موضوع أذون الخزانة إهتمام خاص وأن يواجه البنوك التجارية ضمن إستراتيجية

إحتياجات المصارف للتأمين

أبو علي

السياسات المالية والنقدية للدول وكذلك النظام الإقتصادي والدولي تكون خارج نطاق تحكم الجهاز المصرفي .

٤- ومن أهم الأخطار التي تواجه الجهاز المصرفي خطر التشغيل الناتج عن عدم كفاية نظم المعلومات أو الرقابة الداخلية ويرتبط الخطر بالخطأ البشري أو فشل النظام أو عدم كفاية الإجراءات والرقابة.

هذه الأخطار تتفاقم يوماً في ظل واقع تأمين لا يغطي سوى جزءاً يسيراً منها وذلك بسبب عدم امتلاك شركات التأمين.

ووفق هذه الأخطار فإن الجهاز المصرفي في اليمن سيكون بحاجة إلى التأمين على أنشطته وخدماته لتحقيق من المخاطر التي ستواجهه وأهم الإحتياجات التأمينية ستتركز في ..

أولاً : التأمين على الممتلكات بحيث تغطي :

وكذلك نقلها وكذلك التأمين على الممتلكات المادية من أثاث وتجهيزات وهي تغطيات لا تتوافق مع التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي في اليمن في مجال تنوع الخدمات المصرفية وتزايد استخدام تكنولوجيا المصارف والإتصال إضافة إلى قانون المدفوعات الصادر بداية يناير ٢٠٠٧م الأمر الذي يعرض المصارف إلى مخاطر أهمها ..

١- أن الجهاز المصرفي يقدم خدمات للعملاء مالية يتطلب معها تفويض صلاحيات إتخاذ القرار للعاملين .

٢- أن تنوع النشاط المصرفي لتعظيم الأرباح قد تعرض إلى تزايد حجم المخاطر .

٣- أن استخدام التكنولوجيا المتعلقة بالإتصال وشبكة المعلومات التي يكون ورائها العنصر البشري قد تزيد من المخاطرة إضافة إلى الأخطار التجارية والإقتصادية الناتجة عن التغيرات في

يمثل الجهاز المصرفي في اليمن أحد الدعائم الأساسية للنظام الإقتصادي والسياسات المالية مما يجعل الحفاظ على أصوله من المهمات الوطنية والتأمين هو أحد تلك الوسائل المهمة التي تمكن هذا الجهاز من الحفاظ على أصوله ويوجد في اليمن حالياً ما يقارب ١٣ شركة تأمين تتقاسم السوق بنسب متفاوتة ويبلغ حجم سوقها التأميني تقريباً ٤ مليون دولار معظم وثائقها تغطي السيارات والحريق والتأمين على النقدية والمباني والأثاث والتأمين على الحياة والتأمين البحري للشركات والمؤسسات أما نسبة التأمين الفردي فهي متدنية ويتجه التأمين نحو القطاع العام والخاص على السواء وبالتالي فإن معظم الجهاز المصرفي اليمني يقوم بالتأمين على أربعة أنواع فقط من أصوله المتمثلة بالتأمين على الممتلكات ضد خطر الحريق والتأمين على النقدية

أهمية التخطيط للتسويق المصرفي

في ظل التطور المصرفي الذي يشهده السوق المصرفي في اليمن وبالتالي تغيرت طبيعة صناعة الخدمات المالية بطريقة جذرية خلال العشر السنوات السابقة فتمثلت التغيرات في :-



عمر عبد القادر العقيلي

١- الضغوط التنافسية المكثفة من كل المؤسسات المالية التقليدية وغير التقليدية في وقتنا الحالي.

٢- فرص الربحية لندرة حياة الخدمة التي تعتبر قصيرة جداً بالإضافة إلى انخفاض فرص التمايز بين البنوك وبعضها البعض وسهولة تقليد الخدمات ونقلها من بنك لآخر.

٣- انخفاض النسيب أو الحصة السوقية لبعض البنوك وبالتالي انخفاض ربحيتها .

٤- وصول الصناعة المصرفية إلى مرحلة النضج في أغلب الخدمات المصرفية عدا المنتجات الجديدة من الخدمات المصرفية.

ولقد إزدادت أهمية التخطيط للبنوك في وقتنا الحالي أكثر من أي وقت مضى مما حدا بإدارة البنك إلى وضع نظام تخطيطي يستطيع إمداد الإدارة برؤية واضحة في المجالات التالية :-

- تحديد الفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسات المالية والتي تتسم بالتغير المستمر. تحويل الفرص التسويقية إلى مصادر للربحية.

- التقليل من مصادر التهديدات بشكل عام. تزويد العملاء الحاليين والمرتقبين بمستوى خدمة يفوق توقعاتهم.

- التنسيق بين الخطة الإستراتيجية للبنك والخطة التشغيلية الأخرى مثل التحول والعمليات البنكية الأخرى .

ومما زاد من أهمية التخطيط التسويقي أن السوق يعتبر مصدراً للحصول على الأموال للبنك ، كما أنه هو المجال الرئيسي لتوظيف الأموال لتحقيق الأرباح المطلوبة .

وإذا نظرنا إلى السوق من زاوية أنه مكون من مجموعة من العملاء لأتضح لنا أهمية دراسة هؤلاء العملاء ومعرفة إحتياجاتهم وتوجيه موارد البنك لإشباعها بحيث تحقق أهداف البنك .

ويستطيع البنك أن يتفوق في السوق ويحقق أهدافه بدرجة أكبر من البنوك عن طريق قيامه بدراسة إحتياجات السوق وتحليل إمكانيات ونقاط القوة والضعف لديه ولدى منافسيه ثم يلي ذلك تحديد أهدافه بدقة وتقديم الخدمة المناسبة لإحتياجات السوق بالكيفية المناسبة وفي التوقيت المناسب وبالأسعار المناسبة بدرجة أفضل من منافسيه في البنوك الأخرى .

عناصر الدراسة الإثتمانية

تهدف دراسة طلبات التسهيلات الإثتمانية إلى تقدير حجم المخاطرة الإثتمانية التي تتضمنها

التسهيلات المطلوبة والتي بناءً عليها يمكن إتخاذ القرار الإثتماني المناسب بخصوصها وبراعي

عند دراسة طلبات التسهيلات الإثتمانية ما يلي :-

ولجوءها للإجراءات الوقائية قبل حدوث المشاكل ، وتخطيط الموارد والرقابة عليها وذلك من خلال زيارات دورية .

تحليل النشاط :

يتم التعرف على طبيعة نشاط العميل بدء من الحصول على الخدمات ومصادرها وذلك في حالة النشاط الصناعي ، وما قد يجريه عليها من عمليات تصنيع أو عمليات تعبئة أو تغليف المنتج النهائي وأسواق تصريفه والفترات الزمنية اللازمة لكل مرحلة (الإنتاج ، التسويق ، التخزين ، التحصيل) وفي حالة النشاط التجاري نوع البضائع مصادر إستيرادها وتعددتها وأسواقها وسياسة التحصيل المتبعة للعميل وكذا التخزين وفترات التحصيل والتخزين ، وفي حالة النشاط الخدمي المقاولات نوع المقاولات عدد المشاريع وقيمتها ، تواريخ العقود المنفذة وقيد التنفيذ ، الجهات المتعامل معها ، قيمة الجزء المنفذ من المبالغ المستلمة ، نسبة الإنجاز ، المبالغ المستحقة ، طريقة أخذ المشاريع (تكليف / مناقصة) مدى المقدره في تنفيذ المشاريع من خلال زيارة ميدانية ، عدد الآليات المملوكة للعميل والقيمة المقدره لها .

ويجب التعرف على الوضع التنافسي للعميل في السوق والرؤية المستقبلية والربط بين هذه المعلومات وما تسفر عنه مؤشرات تحليل القوائم المالية .

١- تناسب التمويل الخارجي المتاح للعميل بما فيه التمويل المطلوب من البنك CAC BANK مع الموارد الذاتية للعميل بما يكفل تلافي نقل مخاطر أنشطتهم للبنك كما يتم التحقق من كفاية التدفقات النقدية لخدمة و سداد إلتزامات العميل كفاية بما فيها التمويل المطلوب من البنك وفي فترات السداد المحددة .

٢- أن تكون الدراسات والبيانات والمعلومات الإثتمانية المختلفة عن العملاء مدعمة بالمستندات اللازمة عن عدة مصادر وأن تجدد هذه الدراسات والبيانات والمعلومات بصفة مستمرة لمتابعة ما يطرأ على مراكز العملاء من تطورات تؤثر على معاملاتهم مع البنك .

٣- يكون تجديد التسهيلات الإثتمانية أو زيادتها على ضوء النتائج التي تسفر عنها دراسة معاملات العميل مع البنك وبعد الإطمئنان إلى سلامة مركزه المالي و إنتظام معاملاته ومهما كانت الضمانات المقدمة أياً كان نوعها لا تغني عن ضرورة إجراء الدراسة الإثتمانية التي تتحدد عناصرها الأساسية في الآتي :-

تقييم البناء المؤسسي لمبتروع العميل :

يتم التقييم إدارياً وفنياً لمشروع العميل من حيث خبرة كوادر الشركة ومدى وعيها بإتجاهات السوق والمعلومات التنافسية

شبكة ربط البنوك

تنفيذاً لقانون المعاملات الإلكترونية الصادر عن البنك المركزي اليمني والذي صادق عليه مجلس النواب تستمر حالياً إجراءات الشبكة الإلكترونية التي تربط البنوك المختلفة «تجارية وإسلامية» مع بعضها وبالبنك المركزي مباشرة.

وفي تصريح أدلى به مصدر مسئول بالبنك المركزي اليمني أكد أن الشبكة الإلكترونية من المتوقع أن تستكمل تماماً نهاية العام 2007م موضحاً أن هذا الإنجاز يعد تنفيذاً لقانون المعاملات الإلكترونية، وأنه سيسهل إجراءات الرقابة على البنوك وأنشطتها في الوقت ذاته سيوفر الجهد والوقت للبنوك المختلفة في التواصل مع البنك المركزي ويمكنها من توريد بياناتها أولاً بأول وبدون عناء، وهذا الإجراء في حد ذاته يعد من أبرز الإنجازات في مجال النشاط المصرفي.

بسبب فيروسات الكمبيوتر .
5- تغطية الخسائر الناجمة عن استخدام الاتصالات والفاكس .
6- تغطية الخسائر الناجمة عن التحويلات الإلكترونية .
ثالثاً : التأمين على كروت الإئتمان وتحتوي على :-
1- تغطية الخسائر الناجمة عن إستعمال كروت الإئتمان المزورة .
2- تغطية الخسائر الناجمة عن إستعمال كروت الإئتمان المفقودة أو المسروقة .
3- تغطية الخسائر الناجمة عن أعمال خيانة الأمانة التي يرتكبها العاملون فيما يتعلق بعمليات كروت الإئتمان .
هذه الإحتياجات لا تغطيها شركات التأمين بمجملها وذلك بسبب عدم إتلاكها للكوادر المؤهلة عملياً لإدارة خدمات التأمين المختلفة الشاملة الأمر الذي يتطلب من شركات التأمين إعادة تقييم أداؤها وتطويره بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في السوق وتلبية إحتياجاته وأن التنافس قد يدفع بها على المواقع الخلقية في ظل الأسواق المفتوحة أو قد تدفع البنوك إلى البحث عن بدائل أو لاها التأمين في شركات عالمية أو السعي نحو تأسيس شركات قوية تمكن من أن يحفظ الجهاز المصرفي أصوله ويخفف مخاطرة .

1- تغطية الخسائر الناجمة عن الأعمال التي أنطوت على خيانة الأمة .
2- تغطية ممتلكات البنوك ضد أخطار السرقة ، السطو ، الإختفاء الغير مسفر أو الإعتداء الغير مسلح أثناء النقل .
3- تغطية الخسائر التي تلحق بالبنوك نتيجة أي عملية تزوير في أوراقه أو مستنداته .
4- تغطية الخسائر التي تلحق بالبنوك نتيجة قبوله أي عملات يتيين فيما بعد أنها مزورة .
5- تغطية الخسائر أو الأرصدة التي تلحق بالممتلكات المادية من أثاث وأجهزة ومعدات وخزائن ومباني .
ثانياً : التأمين على نظم المعلومات ويحتوي على :
1- تغطية الخسائر الناتجة عن قيام البنوك بتمويل أو دفع أي أموال أو ممتلكات أو أي إئتمان أو إجراء مديونية ناتجة عن الإدخال المزيف للبيانات أو التعديل المزيف أو التدمير المعتمد للبيانات .
2- تغطية الخسائر الناجمة عن التعديل أو الإعداد الزائف لبرامج الكمبيوتر التي تمت عن طريق أحد العاملين .
3- تغطية الخسائر الناجمة عن تدمير أو فقد لأي من وسائل البيانات نتيجة عمليات إقتحام أو سطو مسلح أو سرقة أو إختفاء .
4- تغطية الخسائر الناجمة عن تدمير البيانات

الضمانات :

تختلف الضمانات وفقاً لظروف كل حالة ما بين ضمانات نقدية أو شبة نقدية أو تجارية أو عملية منها العقارية وهي في كل الأصول خاضعة للتقييم والتأكد من جودة هذه الضمانات وسند ملكيتها وقيمتها عند قبولها للضمان ومدة سهولة تسهيلها .
ويجب مراجعة تقييمات تلك الضمانات وبصفة دورية بما لا يقل عن مرة سنوياً لجميع أنواع الضمانات العينية .

ويجب أن يتم وصف الضمان وصفاً دقيقاً مختصر .
تقييم المخاطر للتعامل :

وذلك بما يتعلق بمخاطر النشاط الاقتصادي المتعلق بطبيعة نشاط العميل وبما يتعلق بمخاطر الإئتمان المرتبطة بالجدارة الإئتمانية للعميل .

التوصيات :

يجب أن تكون التوصية واضحة دقيقة غير مبهمه مبررة سواء كانت بالموافقة أو الرفض أو التأجيل في البت سواء كان نوع واحد أو عدة أنواع من التسهيلات المطلوبة .

وتتضمن التوصيات توصية من مسئول الإئتمان والمدير بالفرع وضابط الإئتمان والمدير بإدارة الإئتمان .

وتكون هذه العناصر ملخص من المذكرة الإئتمانية المرفوعة من الفرع بشكل واضح تمكن مسئول الفرع بإدارة الإئتمان من إتخاذ القرار الإئتماني المناسب ، وقد عملت إدارة الإئتمان نموذج للمذكرة الإئتمانية مزودة بالبيانات الأساسية عن العميل تسهل عمل مسئول الإئتمان بالفرع .

المرجع :-

ملخص برامج تأهيله . بنك التمويل المصري .

تلك النسب وكذا القوائم المالية .

كذلك تحليل كشوفات حركة العميل طرف البنوك الأخرى والفرع في CAC BANK عن فترة لا تقل عن ستة أشهر أخيرة من العام .

الإستعلامات :

وأهم ما يجب أن تتضمنه الدراسة ما نتج عنه الإستعلام عن :
- السمعة الأدبية والتجاري للعميل وخبرته في مجال نشاطه .

- المعاملات مع البنوك الأخرى ومع فرع البنك CAC BANK وعبر قطاع المراقبة على البنوك عبر البنك المركزي .

- الموقف مع الجهات السياسية (الحكومة) موقفه على الضريبة والتأمين وغيره .

- المعاملات مع السوق (معاملة مع الموردين) سابقاً وحالياً .

- ظروف المنافسة للمنتج/ أو في مجال نشاط العميل (عملاء) .

بيان الممتلكات الخاصة بالعميل وضمانية :
يجب أن يوضح وصف هذه الممتلكات وقيمتها ومستندات الملكية ومدى خلوها من الرهن .

التسهيلات المرتبطة :

يجب أن يتم توضيح أي حدود مصرح بها من تسهيلات بكافة صورها مع بيان الإلتزامات القائمة على العميل حتى تاريخ الرفع .



نبيل العابد
رئيس قسم الإئتمان

الغرض من التسكين :

يجب أن يذكر بوضوح الغرض المطلوب من أجله التسهيل والتسهيلات على أن يدعم البيانات والأرقام ما أمكن أهمها :-

بيانات تقديرية بتكاليف دورة النشاط الواحدة على أساس معدلات النمو السابقة والمتوقعة للنشاط بما يطمئن إلى توفر عنصر الجدية وتناسب حجم ونوع التسهيل المطلوب مع الغرض منه وأنه يدخل في نطاق نشاط العميل ويتناسب مع خبراته وأنه من الأغراض التي يمولها البنك ويتم الحصول على إقرار من العميل بحظر استخدام التمويل أو التسهيلات الإئتمانية في غير الأغراض والمجالات التي حددت في الموافقة الإئتمانية .

برنامج ومصادر السداد :

يجب أن يتناسب برنامج السداد مع إمكانيات وقدرات العميل على السداد وفقاً للتدفقات النقدية المتولدة عن النشاط أو الدخول المناسب في حالة القروض الإستهلاكية مع ربطها بالفترة المقررة بالسياسة الإئتمانية حسب كل نوع من التسهيلات الإئتمانية .
تحليل القوائم المالية :

يجب أن تتضمن الدراسة تحليل للقوائم المالية والتي تتمثل بصفة أساسية في الميزانيات والحسابات الختامية والموازنات التخطيطية (إن وجدت) وتقدم موقفة من العميل ومعمدة من محاسب العميل الصادر به قرار الجمعية العمومية في حالة الشركات المساهمة على أن تكون القوائم المالية معمدة من محاسب قانوني .

والتحليل المالي يختصر على بيان أهم النسب للسيولة والنشاط والهيكل التمويلي والربحية مع تعليق بما تعنيه هذه النسب وبيان رأي المحلل في



هنا يكون الاستثمار آمناً

ماجد البكالي

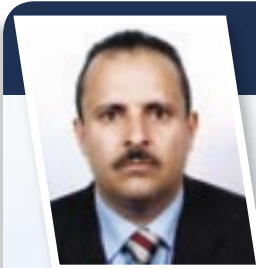
القضايا المقدمة إليها، وعند بحثنا عن أبرز عوائق الاستثمار المحلي قبل الاجنبي سنجدها ما ذكرناه أيضاً ولذا نجد البنوك التجارية واصحاب رؤوس الاموال يتجهون الى الاستثمار في اذون الخزانة او شهادات الإيداع كونها أفضل مصدر استثماري آمن تابع للدولة وله ضمانات وحماية وخالي من الاشكاليات والسطو عليه، وبالتالي تندر المشاريع الاستثمارية الهامة والانتاجية الكفيلة بالحد من البطالة والفقر من خلال ما ستوفره من فرص عمل.

لذا نؤكد على أن أهم ضمانات الاستثمار في بلادنا هو تفعيل قانون الاستثمار وتطبيقه في الواقع واستقلالية القضاء وعدالته، واهتمام المحاكم التجارية بالبت في المواضيع والقضايا الموجودة لديها، وحل الاشكاليات والخلافات القبلية التي تعيق الاستثمار وإقامة مشاريع استثمارية.

حتى الآن وخلال الماضي ظلت فرص الإستثمار محدودة في بلادنا بل أنها منحصرة وغير آمنة وسواء كان المستثمر شخصاً أو مؤسسة فإنه لا يتجرأ أو يغامر في إنشاء مشاريع استثمارية كإراضية أو محال تجارية، أو...، وإلى اليوم رغم أن اليمن في هذا العام ستصبح سوق مفتوحة أمام المستثمرين من مختلف دول العالم على أثر انضمامها الى منظمة التجارة العالمية.

والسؤال الذي يفرض نفسه «هل اليمن حتى الآن تمثل مناخاً آمناً للإستثمار وطموحاً للمستثمرين؟ وهل سيحصل ذلك؟»

لا يخفى على أحد ولا ينكر خبير الاقتصاد أن اليمن تمثل مناخاً استثمارياً وطموحاً للمستثمرين، إلا أن الامن هو الأساس ولبنية الإستثمار في أي مجال كان، والامن لا يأتي إلا من استقلالية القضاء وعدالته، وبت المحاكم التجارية في



عبدو سعيد الحجار

هنا نلتقي

متابري

حمل حقيقته اليدوية وفي أحشائها تنام بضع أوراق ملونة تبدو جذابة المظهر تتحرك برونقها لتتصفحها مشتاقاً لمعرفة ما بين ثناياها، وعلى رأسها يرتسم شعار ذهبي يختزل بأحرفه أسم عملاق مصرفي تمرد عما قريب عن السكون وأجواز الأسوار، وبات يركض بنظام محكم في كل اتجاهات السوق، فشد إليه جمهور عريض من المؤسسات وبيوت المال والتجارة والأعمال كما هب إليه مسرعين آلاف الأفراد من شرائح إجتماعية ومهنية مختلفة.

بدي صاحبنا وهو يحمل حقيقته رائعاً بل غاية في الروعة ودقة الأداء وهو ينتقل من شارع إلى شارع ومن محل تجاري إلى آخر مجاور، يطوي المدينة والمحال طوال النهار، يوزع ورقته الملونة التي تقدم للمتلقين إيجازاً بديعاً عن باقية خدمات يقدمها مصرفه، ثم ما يلبث صديقنا المثابر بلباقته المعهودة أن يدعو بغيته في الرحلة إلى زيارة المصرف ليرى عن كثب جودة الخدمة وسلاسة الإجراء وسرعة التنفيذ، حواراه مع المجاميع المستهدفة بأفكار مرتبة ومنطق سليم ومتربط وأسلوب عرض للخدمة جذاباً ويتوج ذلك كله بدماثة أخلاقه وإتسامته الهادئة الرائعة.

صديقنا الوفي المثابر يجدر رحلته كل صباح وعند الظهيرة وحتى المساء يوزع أوقاته كل يوم في اتجاه يخطو نحو هدفه بخطف الواثق وصبر المجاهد (فاعمل بنظره جهاد مقدس) وإتقانه. بلا ريب. من مكملات إيمان المرء في حياته ويؤجر على فعله في آخرته.

وإذ ينهض صديقنا المخلص بواجباته بذلك الأسلوب الجذاب والأداء المتميز فإن إنجازاته لا تقف عند حد ذلك العدد من العملاء الذي قدموا إلى المصرف كنتاج جهده التسويقي بل يتعدى ذلك إلى كونه يمثل القدوة المثلى والنموذج الذي يجب أن يحتذى من جميع الزملاء العاملين، فهو بفلسفته الأخلاقية العملية يخط أروع أمثلة اللوفاء والإعتزاز بمصرفه الذي أستوطن في ضميره ووجدانه فراح يهب له جهده ووقته ليعلي من شأنه. وهنا يتبدى أن الجهد التسويقي معادلة مثلته الأضلاع قاعدتها العلم وضلعها اللباقة والأخلاق.

للتواصل : فاكس ٢٢٠٠٩٧ / ٢٢٠٠٩٢

في المحور

مدلولات ارتفاع مدخرات البنوك

تلك الأموال وظلت مجمدة في خزنة فيما تحمل المواطنين أعباء هذه العملية بإرتفاع الأسعار وإرتفاع نسبة البطالة إلى حركية ولقد أدرك المخططين الإقتصاديين أن إستمرار وضع كهذا سيزيد من المعاناة الأمر الذي عمل بإعلان الخطة الإقتصادية الإستراتيجية المستهدفة لتنمية الإستثمار وكان من أول تباشيرها تخفيض البنك المركزي للفوائد على أذون الخزانة تبعها عقد مؤتمر المانحين في لندن وإصدار العديد من القوانين والتشريعات الإيجابية لتوفير مناخات مناسبة وإيجابية لجذب المستثمرين الإتجاه قد ألقى بضلالة منذ اللحظة الأولى على إرتفاع ودائع البنوك التي زادت بنسبة ٩٪ مما يشير إلى أن رأس المال لوطن قد بدأ يبحث عن الأماكن التي يمكن له إستثمار أمواله فيها وهل البنوك كانت إحدى توجهاته مما سيجعل السياسة المالية أمام محكمة فعلى يستوجب فيها قيام صانعي السياسة الإقتصادية بتوفير الدراسات والتقنيات الآلية للمشاريع الإستثمارية ورفع القيود على البنوك لتوظيف أموال المستثمرين. وتعود فوائدها على المستثمرين والبنوك والإقتصاد الوطني.

من الوظائف الأساسية للبنوك جذب المدخرات والودائع لإمتلاك السيولة النقدية وتوظيفها في المجالات الإستثمارية والخدمات المختلفة التي تصب بفوائدها على البنوك وكذلك على الإقتصاد الوطني. هذه الوظيفة التي تتكون من طرفي معادلة إقتصادية هامة لا يمكن لها أن تتفاعل بشكل كامل ما لم تكن السياسة المالية متجهة نحو صوب إنعاش عملية الإستثمار.. وهذا ما يعزز من مستوى النشاط البنك في العملية الإستثمارية خلال تطبيق سياسة الإصلاح النقدي للسنوات الماضية التي ركزت على تثبيت العملة المحلية أمام الدولار وإمتصاص الكمية الكبيرة للعرض النقدي في السوق بإستخدام أذونات الخزانة المرتفعة الفوائد لجذب الأموال ورغم نجاح هذه الإصلاحات في تحقيق الأهداف المرجوة منها إلا أنها قد سببت انكفاء للعملية الإستثمارية و إتجاه المستثمرين بما في ذلك البنوك لتوظيف أموالها في أذونات الخزانة ولتحقيق أرباح مجزية فيما تحمل البنك المركزي أعباء العملية التي ترتب عليها إلتزامات للغير أضطر دفعها من خزينة الدولة خاصة أنه لم يستثمر



بقلم رئيس التحرير



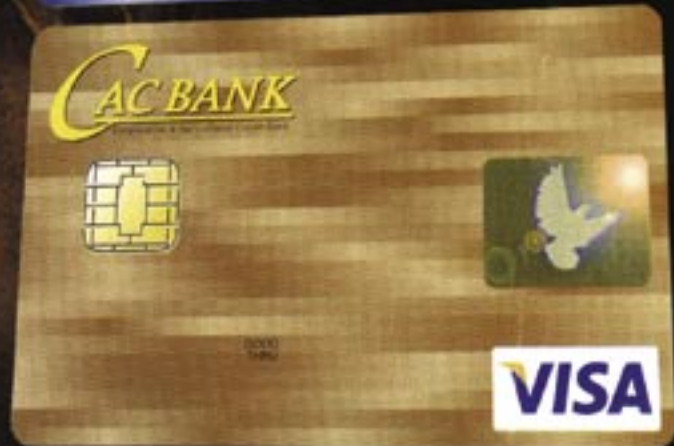
إينما تذهب ..

تجدنا .

CACBANK
بنك التسليف التعاوني الزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

وجه جديد ..

بنك عريق



بساطة الإنتقال . . وعظمة الإستعمال

CAC BANK

بنك التسليف التعاوني والزراعي

Cooperative & Agricultural Credit Bank

01 - 563813 - 562994/5